

سلسلة دبلوماسية مكافحة الأوبئة

التأثير على مهنة الدبلوماسية - التجربة الهندية

يوليو 2020

لاستخدام هذه الأدوات، مما حقق سرعة وكفاءة في التواصل ليس بين الجهات الحكومية وحسب، وإنما أيضاً مع الجاليات والمواطنين الهنود في الداخل والخارج على حد سواء. ولما كانت وزارة الشؤون الخارجية قد تعاملت مع أزمات مشابهة، ولكن ليس بنفس النطاق لما نحن فيه الآن، فإن الوزارة لديها آلية لإدارة الأزمات يتم تفعيلها عند الاقتضاء. ويشمل ذلك مراكز للسيطرة وتحديد مسؤولين يعينهم في كل من ديوان الوزارة والبعثات في الخارج، والذين يتم نشر بيانات التواصل معهم على نطاق واسع في وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

كانت الأولوية أثناء وباء الكوفيد-19 هي رعاية ومساعدة المواطنين الهنود في الدول الأجنبية. فعلى سبيل المثال، كان هناك العديد من الطلاب الهنود العالقين في مركز الوباء في ووهان الصينية. ولذلك تم تنظيم رحلات طيران خاصة لإعادة المواطنين الذين يرغبون في العودة إلى الهند، وفتحت السفارة الهندية في الصين مكتباً مؤقتاً في ووهان لإجلاء المواطنين وكذلك تقديم العون والدعم النفسي للطلاب الذين ظلوا في المدينة.

وقدّم الدعم نفسه إلى المواطنين الهنود في العديد من دول العالم الأخرى. والحقيقة أن الحكومة نفذت أكبر عملية لإعادة المواطنين العالقين في الخارج في العالم وفي تاريخ الهند منذ استقلالها. ففي غضون سبعة أسابيع في مايو ويونيو، تمت إعادة نحو 365,000 هندي إلى أرض الوطن، ومعظمهم عاد جواً ولكن بحراً أيضاً، من ما يزيد عن 50 دولة في خمس قارات. ومن المقرر أن تتواصل عملية إعادة المواطنين لعدة أسابيع أخرى.

واقترضت هذه الجهود الحصول على دعم الحكومات الأجنبية وتعاونها، وكان ذلك يسيراً في ضوء التجارب السابقة التي تم تنفيذها للاستعداد لمثل تلك الأزمات. وغالباً، تمت تلك المبادرات الدبلوماسية عبر وسائل الاتصال بالفيديو، والمحادثات الهاتفية، والاجتماعات الشخصية المباشرة حيثما أمكن، مع مراعاة قواعد التباعد الاجتماعي.

ولما كان الدبلوماسيون على إمام بكيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، فإنهم استطاعوا التكيف مع هذا الوضع الجديد تماماً. لقد زاد الوباء وسيزيد من الزخم في استخدام الوسائل التكنولوجية، غير أنه ليس من بديل في المجال الدبلوماسي عن التواصل والحديث وجهاً لوجه، وبناء العلاقات التي يمكن الاعتماد عليها في أوقات الأزمات. ولهذا السبب هناك أمل بأنه مع تراجع حدة الوباء ستعود بعض الجوانب المألوفة للدبلوماسية.

السفير شيام ساران

وزير الخارجية ورئيس المجلس
الاستشاري للأمن القومي في
الهند سابقاً



بالرغم من أن الوباء هو أزمة عابرة للحدود بامتياز ولا بد من مواجهته بالتعاون بين جميع دول العالم، فإن هذه النسخة من التأملات الدبلوماسية التي تصدرها أكاديمية الإمارات الدبلوماسية تشير إلى أنه لم يكن هناك الكثير من القرائن التي تنبئ عن الرغبة في التعاون الدولي، غير أنها تبرز جهود التواصل الدولي والنجاح الذي حققته الهند في التعامل مع الأزمة.

أثر وباء الكوفيد-19 تأثيراً شديداً على أنماط الحياة والعمل على المستويات الفردية والمجتمعية والوطنية والدولية. والدبلوماسية كإحدى أدوات إدارة العلاقات الخارجية للدول كان لا بد أن تتكيف مع هذا الوضع الجديد ودائم التغير. ويبدو أن هناك توقفاً، وحتى في بعض الأحيان تراجعاً عن العولمة التي نتج عنها عالم واقعي شديد الترابط والتوسع في تبادل البضائع والخدمات وتنقل البشر.

بيد أنه في العالم الافتراضي المبني على الوسائل التكنولوجية الرقمية، زاد الوباء من وتيرة العولمة، حيث يتضح أن وتيرة التبادل العابرة للحدود وصلت لمستويات لم يسبق لها مثيل. هذا التناقض المتعمق يضع تحدياً أمام الدبلوماسية. فاللقاءات الشخصية وجهاً لوجه، والمحادثات الوثيقة والسرية، والجو العام المقترن بالفعاليات الاجتماعية ودفء الضيافة؛ كل هذه الأدوات التي لا غنى عنها في مهنة الدبلوماسية كان لا بد من الاستغناء عن معظمها، بالرغم من أن الحاجة للدبلوماسية زادت ولم تقل إبان الوباء.

وكان هناك - بالضرورة - اعتماد أكبر على الوسائل الافتراضية لاستمرار التبادلات الدبلوماسية والتواصل، ووزارة الشؤون الخارجية الهندية ليست استثناءً من ذلك.

وكانت وزارة الشؤون الخارجية الهندية لديها ميزة أنها بدأت في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومنها فيسبوك وتويتر في مرحلة مبكرة، بل إنها في الواقع أول وزارة في الهند بدأت في استخدامها. وقد وُضعت القواعد المنظمة

ينبغي التنويه إلى أن الدبلوماسية أصبحت أقل التزاماً بقواعد البروتوكول، وأقل تقيداً بالطابع الرسمي في ممارستها. فلا يوجد التزام بقواعد البروتوكول والإتيكيت الدبلوماسي بنفس الدرجة التي كان عليها في الماضي، وأن هذه التوجه من المحتمل أن يتواصل.

فالهند شريك رئيس في "مشروع التضامن" التابع لمنظمة الصحة العالمية لتطوير علاج فعال ولقاحات معتمدة لفيروس الكوفيد-19. وباعتبار أن الهند ستتولى رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة الصحة العالمية على مدار العامين المقبلين، فإنها ستضطلع بدور قيادي هام في مواجهة التحديات الناتجة عن الوباء. الدبلوماسيون الهنود لديهم خبرات واسعة في الدبلوماسية متعددة الأطراف، وسيساهمون مساهمة مؤثرة في تنشيط المؤسسات والنظم متعددة الأطراف للتصدي لهذا التحدي ذي الأبعاد الدولية.

هذا الوباء ليس تحدياً في مجال الصحة العامة وحسب، وإنما تحدٍ اقتصادي أيضاً. فقد تسبب الوباء في تعطيل الأنشطة الاقتصادية وبما أنه أحدث أزمة في جانبي العرض والطلب، فإنه تحدٍ معقد فريد من نوعه. وفي هذه الحالة كذلك، نحن بحاجة إلى سياسات متسقة على مستوى العالم، وهو ما نفتقده حتى الآن.

ويتم توجيه الدبلوماسية الهندية نحو تشجيع التنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي. على سبيل المثال، عقد رئيس الوزراء الهندي قمة افتراضية لقادة الدول المشاركة في اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في مارس لتعزيز التعاون في مواجهة الوباء. وشارك بنشاط في القمة الافتراضية لمجموعة العشرين وحث على بذل جهود اقتصادية متسقة لمواجهة الأزمة على منوال تعامل المجموعة مع الأزمة المالية والاقتصادية الدولية في 2007-2008. ولعبت وزارة الشؤون الخارجية دوراً نشيطاً للغاية في تقديم العون للقيادة في عقد هذه القمة وفي متابعة تنفيذ القرارات الناتجة.

ورغم ذلك ينبغي الإقرار بأن البيئة السياسية الدولية ليست مواتية لمثل ذلك التعاون. وهذا يضع مسؤولية أكبر على عاتق الدبلوماسيين (الهنود) ويزيد الحاجة إلى مهنة الدبلوماسية.

وينبغي التنويه إلى أن الدبلوماسية أصبحت أقل التزاماً بقواعد البروتوكول، وأقل تقيداً بالطابع الرسمي في ممارستها. فلا يوجد التزام بقواعد البروتوكول والإتيكيت الدبلوماسي بنفس الدرجة التي كان عليها في الماضي، وأن هذه التوجه من المحتمل أن يتواصل. وربما يسرع التحول نحو استخدام الوسائل الرقمية في التفاعلات الدبلوماسية من وتيرة هذا التوجه. ويُعتبر توقيع الهند وأستراليا على اتفاق شراكة إستراتيجية شاملة في مؤتمر افتراضي في يونيو مثالاً على المرونة والابتكار في الممارسات الدبلوماسية. ورغم ذلك، فإن الخصائص المماثلة لاستخدام ألقاب المخاطبة المهذبة، واستعمال عبارات الاحترام والتكريم وأسلوب التحية الملائم ستظل - ويجب أن تظل - ملزمة للجميع.

هل استطاع الدبلوماسيون الهنود والدبلوماسية الهندية مواكبة هذه الأزمة التي لم يسبق لها مثيل؟ الإجابة نعم. فقد أدى الدبلوماسيون خدمات جليلة عبر التواصل مع المواطنين الهنود في الدول الأجنبية، والتواصل الدائم مع نظرائهم في الدول الأجنبية، ودعم جهود الصحة العامة في الداخل وفي الدول الصديقة بتقديم المستلزمات والتجهيزات الأساسية وتقاسم ما لدى الهند مع الشعوب في الدول الأخرى. وفي هذه المساعي، كان لا بد من أن يتعدوا عن العمل في جزر منعزلة والتي يتصف بها العمل في معظم الحكومات، وأن يتبعوا نهج الحكومة بأسرها.

وبينما كانت الأولوية لوزارة الشؤون الخارجية هي رعاية شؤون المواطنين في الخارج، فإنها لم تهمل جهود التواصل والتعاون الدوليين لمواجهة الأزمة. وكان ذلك من الصعوبة بمكان؛ لأنه بالرغم من أن الوباء هو أزمة عالمية بامتياز ولا بد من مواجهته بالتعاون بين جميع دول العالم، فإنه لم تكن هناك الكثير من القرائن التي تنبئ عن الرغبة في التعاون الدولي.

ولا يثير ذلك الدهشة إذا علمنا إنه على مدار العقد الماضي أو يزيد كان هناك صعود في المشاعر القومية وحتى المحلية الضيقة في أنحاء العالم. وتراجع الثقة بمرور الوقت في منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها، ويتنامى التوتر في العلاقات بين القوى الكبرى. ومع ذلك قدمت الهند، في حدود مواردها المتواضعة، المساعدة إلى دول الجوار وغيرها من البلدان النامية. وفي ضوء أن الهند هي إحدى الدول الكبرى المنتجة للأدوية وبعض المعدات الطبية، فقد أرسلت إمدادات إلى دول أخرى، وتولت وزارة الشؤون الخارجية تنسيق هذه الجهود، حيث إن الوزارة لديها إدارة متكاملة تسمى الشراكة لإدارة التنمية تضطلع بمهمة تنسيق هذه الجوانب.

وحصلت الهند أيضاً على دعم لجهودها من دول صديقة. واعتمد البنك الدولي مبلغاً وقدره 1 مليار دولار أمريكي للهند لمواجهة أزمة الكوفيد. وتتعاون الهند كذلك مع العديد من الشركاء من الدول في أبحاث وتطوير لقاح فعال لفيروس الكوفيد-19، وبما أن الهند لديها صناعة دوائية مزدهرة فإنها تمتلك القدرة على إنتاج اللقاح على نطاق صناعي وتوزيعه بمجرد إعداده واختباره. وتنهض البعثات الهندية في الخارج بدور هام في تيسير ذلك التعاون الدولي.